

## بيان الأتحاد الدولي للخدمات العامة لمناسبة يوم المرأة - 8 مارس

يحتفل الأتحاد الدولي للخدمات العامة مع نقاباته المنتسبة المنتشرة حول العالم بالمرأة وانجازاتها في 8 مارس. ويدعم الأتحاد عمل النقابيات ويتضامن مع كافة الأخوات اللواتي يقدمن الخدمات العامة الحيويّة.

وعشيّة انعقاد اجتماع لجنة الأمم المتحدة لوضع المرأة الذي يركّز على خطة التنمية لما بعد العام 2015 خلال دورته الـ58، لا بدّ لنا من أن نعتزف بأنّه لا يزال علينا أن تبذل جهودًا إضافيّة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. فقد أخرجت سياسات التقشّف والعولمة ملايين النساء من سوق العمل، كما أنّ العديد من فرص العمل التي تمّ استحداثها خلال العقد الأخير هي قصيرة الأمد أم بدوام جزئيّ أم مؤقتة أم عرضيّة أم غير منظّمة، ولكنها جميعها هشّة إلى أقصى الدرجات. وتجدر الإشارة إلى أنّ هؤلاء العمّال الذين يتقاضون أجرًا متدنٍ ولا يتمتّعون بالحماية الكاملة هم بأغلبهم من النساء.

ويمكن عدم المساواة في الأجور أن يفسّر قسمًا كبيرًا من عدم المساواة في المدخول، بما أنّ حصّة الأجور من المدخول الإجماليّ قد تراجعت خلال العقدين الأخيرين في 70 في المائة من البلدان حيث تتوفر البيانات ذات الصلة، على الرغم من ارتفاع معدّلات العمالة على المستوى العالميّ (منظّمة العمل الدوليّة). ولا تزال الهوة التي تفصل بين الجنسين واقعا في العالم أجمع، بما في ذلك على مستوى القطاع العام.

ومن أجل معالجة مسألة عدم المساواة في المدخول وحلّها، لا بدّ لخطة التنمية لما بعد العام 2015 أن تركز بصورة أساسيّة على العمالة والرفاه والضمان الاجتماعيّ. ما يعني أنّه لا بدّ لها من أن تتناول مسألة عدم الإنصاف في سوق العمل وأن تغطّي السياسات الاجتماعية. ويتطلّب ذلك كلّ السياسات والقوانين التي تحمي كافة العمّال، إن في الاقتصاد المنظّم أم غير المنظّم، وضمان احترام عدم التمييز وتشريعات الحدّ الأدنى للأجور والحدّ الأدنى للمعيشة بالإضافة إلى معايير العمل الأساسيّة بدلاً من الإفلات من العقاب. ومن جهة أخرى، لا بدّ من إعداد السياسات التي تراعي النوع الاجتماعيّ وتلحظ القيود والتمييز الذي تواجهه المرأة بالإضافة إلى العناية غير المدفوعة التي تقدّمها المرأة وتنفيذها.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنّ اتّفاقات التجارة الحرّة التي تبرمها الشركات المتعدّدة الجنسيّات وغيرها من الأطراف، والتهرب المضطرد من الضرائب الذي تمارسه قد أضعف قدرة الدول على تنفيذ السياسات العامة التي تزيد من مدخول المجموعات المنخفضة الدخل، بسبب القيود القانونيّة الدوليّة وانخفاض العائدات الحكوميّة. ومن أجل معالجة عدم المساواة الاقتصاديّة والاجتماعيّة بصورة فاعلة، على خطّة التنمية لما بعد العام 2015 أن تؤمّن مجالاً مخصّصاً للسياسة بالنسبة إلى الحكومات والشركاء الاجتماعيين، يساهم في تحديد السياسات الفاعلة ذات الصلة بالعمالة والتحويلات الاجتماعيّة وتنفيذها - في موازاة استبعاد الخدمات العامة عن الاتّفاقات التجاريّة.

ولكن، لا يمكن معالجة عدم المساواة عبر السياسات الاقتصاديّة والعماليّة فحسب. ولا بدّ لخطّة التنمية لما بعد 2015 من أن تتضمن هدف تنفيذ خطط الحماية الاجتماعيّة بحسب ما جاء في تقرير بشلي، وتوصية منظرّة العمل الدوليّة رقم 202 التي تحدّد المعايير الدوليّة التي يجدر اعتمادها على المستوى الوطني. وبهدف عكس منحنى عدم المساواة المتنامي والسعي إلى تحقيق الإنصاف، يجدر تحديد الأهداف التي تضمن الأمن الاجتماعيّ الأساسيّ ويشمل وصول الجميع إلى العناية الصحيّة الأساسيّة وأمن المدخول الأساسيّ من أجل حماية معايير العيش الكريم عندما يكون الفرد مريضاً أو عاطلاً عن العمل أو لا يمكنه العمل بسبب ضرورة العناية بالأطفال أو المرضى من العائلة.

وقد أشارت روزا بافانيللي، أمين عام الاتّحاد الدوليّ للخدمات العام، إلى ما يلي: "إن خطّة التنمية لما بعد العام 2015 تعني كافة بلدان العالم. ونرغب في أن تعزّز الأمم المتّحدة السياسات التي تنعكس فعلاً على المساواة بين الجنسين والإنصاف الاجتماعيّ. ويبقى الإدماج الاجتماعيّ السبيل الوحيد إلى التمتع الكامل بكافة حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة. ويعمل الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة مع كافة نقاباته المنتسبة من أجل تحقيق هذا الهدف."